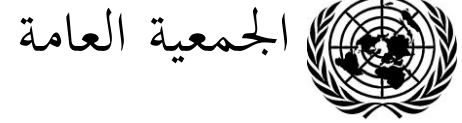


Distr.: General
8 October 2015
Arabic
Original: English



الدورة السبعون

البنود ٩ و ١٥ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠ و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٦ و ٦٦ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٣ و ٧٩ و ٨٢ و ١٠٨ و ١١٦ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٣١ و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٤٨ من جدول الأعمال

تقرير المجلس الاقتصادي والاجتماعي

التنفيذ والمتابعة المتكاملان والمنسقان لنتائج المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميدانين الاقتصادي والاجتماعي والميادين المتصلة بهما

تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية

المسائل المتعلقة بسياسات الاقتصاد الكلي

متابعة وتنفيذ نتائج المؤتمرات الدولية لتمويل التنمية

التنمية المستدامة

تنفيذ نتائج مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (الموئل الثاني) وتعزيز برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (موئل الأمم المتحدة)

العولمة والترابط

مجموعات البلدان التي تواجه أوضاعاً خاصة

القضاء على الفقر وقضايا إنمائية أخرى

الأنشطة التنفيذية من أجل التنمية



التنمية الزراعية والأمن الغذائي والتغذية
 التنمية الاجتماعية
 النهوض بالمرأة
 الحالة في الشرق الأوسط
 قضية فلسطين
 ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه
 الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا
 مسألة جزر فوكلاند (مالفيناس)
 الشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا: التقدم المحرز في التنفيذ
 والدعم الدولي
 حقوق الشعوب الأصلية
 القضاء على العنصرية والتمييز العنصري وكراهية الأجانب
 وما يتصل بذلك من تعصب
 حق الشعوب في تقرير المصير
 تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها
 الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة
 الاقتصادية الخاصة
 المحيطات وقانون البحار
 برنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته
 ونشره وزيادة تفهمه
 التدابير الرامية إلى القضاء على الإرهاب الدولي
 متابعة نتائج مؤتمر قمة الألفية
 تعزيز منظومة الأمم المتحدة
 إصلاح الأمم المتحدة: التدابير والمقترحات
 التقارير المالية والبيانات المالية المراجعة وتقارير مجلس
 مراجعي الحسابات
 استعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة

الميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٤-٢٠١٥
الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧
تخطيط البرامج
تحسين الحالة المالية للأمم المتحدة
جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة
الجوانب الإدارية والمتعلقة بالميزانية لتمويل عمليات الأمم المتحدة
لحفظ السلام

رسالة مؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ موجهة إلى الأمين العام من
الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

يشرفني أن أحيل طيه الإعلان الوزاري الذي اعتمد في الاجتماع السنوي التاسع
والثلاثين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين، المعقود في مقر الأمم
المتحدة بنيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥ (انظر المرفق).

وبالنيابة عن مجموعة السبعة والسبعين والصين، أكون ممتناً لو تفضلتم بتعميم هذه
الرسالة ومرفقها كوثيقة للجمعية العامة في إطار البنود ٩ و ١٥ و ١٧ و ١٨ و ١٩ و ٢٠
و ٢١ و ٢٢ و ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ و ٢٦ و ٢٧ و ٢٨ و ٢٩ و ٣٧ و ٣٨ و ٤٢ و ٤٦
و ٦٦ و ٦٩ و ٧٠ و ٧١ و ٧٣ و ٧٩ و ٨٢ و ١٠٨ و ١١٦ و ١٢٢ و ١٢٣ و ١٣١
و ١٣٢ و ١٣٣ و ١٣٤ و ١٣٥ و ١٣٦ و ١٣٨ و ١٤٨ من جدول الأعمال.

(توقيع) ج. ن. مامابولو

السفير

والممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة

رئيس مجموعة السبعة والسبعين

مرفق الرسالة المؤرخة ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٥ الموجهة إلى الأمين العام من الممثل الدائم لجنوب أفريقيا لدى الأمم المتحدة
الإعلان الوزاري المعتمد في الاجتماع السنوي التاسع والثلاثين لوزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين
نيويورك، ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥

التقى وزراء خارجية الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين في مقر الأمم المتحدة بنيويورك في ٢٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. بمناسبة اجتماعهم السنوي التاسع والثلاثين. واستعرض الوزراء الحالة الاقتصادية العالمية، وأحدث التطورات في العالم، ولا سيما التحديات المحددة التي تواجه البلدان النامية. واعتمدوا الإعلان التالي:

١ - هنا الوزراء الأمم المتحدة بمناسبة الذكرى السنوية السبعين لإنشائها، واعترفوا بالدور الحاسم الذي تؤديه مجموعة السبعة والسبعين والصين في صياغة معالم التنمية الاجتماعية والاقتصادية العالمية من أجل تضيق الفجوة بين البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو. واعترف الوزراء بالدور المحوري الذي تضطلع به مجموعة السبعة والسبعين والصين في سياق يتطلب تركيزاً متجدداً على إصلاح الحوكمة الاقتصادية العالمية من أجل التنفيذ الملموس للتنمية المستدامة.

٢ - ورحب الوزراء بالوثيقة الختامية المعنونة "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠١٣"، التي سيعتمدها القادة في مؤتمر قمة الأمم المتحدة لاعتماد خطة التنمية لما بعد عام ٢٠١٥، المقرر عقده في الفترة من ٢٥ إلى ٢٧ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥. ولاحظ الوزراء أن جوهر الوثيقة الختامية يتمثل في مجموعة من ١٧ هدفاً حددت للتنمية المستدامة ترتبط بها ١٦٩ غاية، تبني فوق القاعدة التي أرستها الأهداف الإنمائية للألفية والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"، ويأتي في صدارتها هدف القضاء على الفقر في كل مكان بجميع أشكاله وأبعاده، الذي هو شرط لا غنى عنه للتنمية المستدامة.

٣ - ولاحظ الوزراء أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ تؤكد مجدداً على جميع مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، الذي عقد في ريو دي جانيرو بالبرازيل في عام ١٩٩٢، وخاصة مبدأ المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة. ولاحظ الوزراء أن الخطة الجديدة تهتدي بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومن بينها احترام القانون الدولي احتراماً كاملاً. وأكد الوزراء مجدداً على نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم

المتحدة، التي أرست أساسا متينا للتنمية المستدامة وأسهمت في صياغة معالم الخطة الجديدة. وتشمل هذه النتائج إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، وبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومنهاج عمل بيجين، والوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة. كما أكد الوزراء مجددا على أنشطة متابعة هذه المؤتمرات، بما في ذلك نتائج مؤتمر الأمم المتحدة الرابع المعني بأقل البلدان نموا، والمؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية، ومؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، ومؤتمر الأمم المتحدة العالمي الثالث المعني بالحد من أخطار الكوارث. ولاحظ الوزراء أيضا أن الخطة تركز على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والمعاهدات الدولية لحقوق الإنسان، وإعلان الألفية، والوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام ٢٠٠٥. وتستتير الخطة بصكوك أخرى مثل إعلان الحق في التنمية.

٤ - وأكد الوزراء مجددا على أهمية تحقيق التكامل بين الأبعاد الثلاثة للتنمية المستدامة، وهي النمو الاقتصادي الشامل للجميع، وحماية البيئة، والإدماج الاجتماعي، وذلك بطريقة متوازنة دون التركيز على بعدٍ على حساب بعدٍ آخر.

٥ - وسلط الوزراء الضوء على ضرورة التشجيع على قيام مجتمعات يسودها السلام والعدل ويجد فيها الجميع متسعا لهم، مجتمعات تخلو من الخوف ومن العنف. واعترفوا بأن التنمية المستدامة لا يمكن أن تحقق دون سلام، وأن السلام لا يمكن أن يستتب دون تنمية مستدامة.

٦ - وشدد الوزراء على أهمية أن تتوافر لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وسائل تنفيذ كافية، وطلبوا إلى البلدان المتقدمة النمو أن توافق على بدء مرحلة جديدة من التعاون الدولي وأن تلتزم بها، عن طريق إقامة شراكة عالمية معززة وموسعة من أجل التنمية تُشكل حجر الزاوية والركيزة الأساسية لاستكمال ما لم ينجز من أعمال متوخاة في إطار أهداف التنمية المستدامة وغيرها من الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، ولتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، مع مراعاة الدروس المستفادة من الفجوات في تنفيذ الأهداف.

٧ - واعترف الوزراء بأن كثيرا من البلدان، ولا سيما البلدان النامية، تقاسي من التحديات الثلاثة المتمثلة في الفقر والبطالة وعدم المساواة.

٨ - وأكد الوزراء مجددا على الهدف الجامع المتمثل في القضاء على الفقر، الذي يظل أكبر تحدٍ عالمي والشرط الذي لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة. وكرروا التأكيد على أن القضاء على الفقر ضرورة حتمية لها أهميتها المركزية لتحقيق خطة التنمية المستدامة

لعام ٢٠٣٠، وشددوا على ضرورة تناول الفقر بوصفه ظاهرة متعددة الأبعاد. وشددوا على أهمية القضاء على الفقر "بجميع أشكاله وأبعاده" كيلا يُترك بحق أحدٌ يتخلف عن الركب. وأيد الوزراء بقوة الرأي المتمثل في أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ ينبغي أن تعزز التزام المجتمع الدولي بالقضاء على الفقر بحلول عام ٢٠٣٠.

٩ - وتعهد الوزراء بدعم الجهود الوطنية والإقليمية والدولية الرامية إلى القضاء على الفقر بجميع أشكاله وأبعاده بحلول عام ٢٠٣٠، وهو ما ينبغي أن يشكل الهدف الرئيسي للحكومات، تؤازرهم في ذلك بيئة عالمية تمكينية.

١٠ - وطلب الوزراء إلى منظومة الأمم المتحدة أن تضع، بالتشاور مع المؤسسات المالية الدولية، مقاييس شفافة لتقدير التقدم المحرز في تحقيق التنمية المستدامة تتجاوز مجرد حساب نصيب الفرد من الدخل، بالاستناد عند الاقتضاء إلى المبادرات القائمة. وينبغي لهذه المقاييس أن تراعي الطبيعة المتعددة الأبعاد للفقر، والأبعاد الاجتماعية والاقتصادية والبيئية للنتائج المحلي، والفجوات الهيكلية على جميع المستويات.

١١ - وأكد الوزراء مجدداً على أن تمكين المرأة وضمان مشاركتها بصورة كاملة وفعالة في جميع ميادين المجتمع أمر أساسي لتحقيق المساواة والتنمية المستدامة.

١٢ - ولاحظ الوزراء أيضاً أن إمكانات المرأة لم تُستغل حتى الآن استغلالاً كاملاً فيما يخص الانخراط في أنشطة التنمية المستدامة والإسهام في تنفيذها والانتفاع بنتائجها، سواء بوصفها قائدة أو مشاركة أو محفزة للتغيير. وأيدوا إعطاء الأولوية للتدابير الكفيلة بتعزيز المساواة بين الجنسين وتمكين النساء والفتيات في جميع مجالات المجتمع. وعقدوا العزم على تمكين النساء والفتيات من تحرير إمكاناتهن بوصفهن قوة دافعة للتنمية المستدامة من خلال تدابير عديدة، وتعهدها بتهيئة بيئة مؤاتية لتحسين أوضاع النساء والفتيات في كل مكان، وخصوصاً في المناطق الريفية والاجتماعات المحلية وبين الشعوب الأصلية والأقليات العرقية.

١٣ - وتعهد الوزراء بضمان تمتع المرأة بحقوق وفرص متساوية مع الرجل في اتخاذ القرارات السياسية والاقتصادية وتخصيص الموارد، وبإعطاء المرأة حقوقاً متساوية مع الرجل فيما يخص الموارد الاقتصادية، وبكفالة استفادتها من الخدمات التعليمية والمالية وتكنولوجيات المعلومات والاتصالات والأسواق والمساعدة القانونية وغيرها من الخدمات الأساسية، بما فيها خدمات الرعاية الصحية، مما تشمله من وسائل تنظيم الأسرة الحديثة المأمونة والفعالة والمقبولة وغير المكلفة.

١٤ - وأشار الوزراء إلى التعهدات التي قطعوها على أنفسهم بموجب قرار الجمعية العامة ١٤٣/٦١ والقرارات الأخرى المتعلقة بهذه المسألة، وسلموا بأن العنف ضد المرأة يشكل انتهاكا حسيما لجميع حقوق الإنسان الخاصة بها، واتفقوا بالتالي على اتخاذ إجراءات للقضاء على جميع أشكال العنف ضدها، بما فيها قتل الإناث والتمييز ضد النساء والفتيات، عن طريق نهج شامل وأكثر تنظيمًا، إلى جانب كونه مستدامًا ومتعدد القطاعات، تدعمه وتيسره بشكل واف آليات مؤسسية وتمويلية قوية، من خلال خطط العمل الوطنية، بما فيها الخطط المدعومة بالتعاون الدولي، والخطط الإنمائية الوطنية حيثما اقتضى الأمر، ومن بينها استراتيجيات القضاء على الفقر والنهج القائمة على البرامج والنهج القطاعية الشاملة.

١٥ - وأكد الوزراء ضرورة التشجيع بوجه خاص على التمكين الاقتصادي للمرأة الريفية، بسبل منها التدريب على مزاولة الأعمال الحرة والإدماج المالي، واعتماد استراتيجيات للتنمية الريفية، تشمل إطارا للميزانية وتدابير التقييم ذات الصلة، بالإضافة إلى ضمان أن تُعالج احتياجات وأولويات النساء والفتيات الريفيات معالجة منهجية وأن تسهم إسهاما فعالا في القضاء على الفقر والجوع وفي تحقيق الأمن الغذائي والتغذوي.

١٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم العميق إزاء نقص التقدم المرضي في تحقيق التنمية الاجتماعية، وخاصة في العالم النامي. وأكدوا أن الالتزامات التي تم التعهد بها منذ عشرين عاما لم تحقق النتائج المرجوة منها، غير أنهم اعترفوا بأن تقدما جادا قد تحقق في خفض الفقر، وخاصة لصالح من يعيشون في وهدة الفقر المدقع. وتبين أن الجهود الرامية إلى مكافحة الفقر بشكل ملموس جهود معقدة، نالت منها أيضا إلى حد كبير تطورات طرأت على البيئة العالمية من أمثلتها، ضمن حملة أمور، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، وانعدام الأمن الغذائي، وتغير المناخ، بالإضافة إلى التحديات الناشئة عن حالات التزاع وما بعد التزاع.

١٧ - وأعرب الوزراء عن رأيهم الثابت بأن من الجوهرى، كي يسهم النمو الاقتصادي إسهاما إيجابيا في الحد من الفقر، أن تركز سياسات الاقتصاد الكلي والسياسات الاجتماعية على إيجاد فرص العمل وعلى الإدماج الاجتماعي، لأن ذلك سيقفل من أوجه عدم المساواة ويساعد على توفير الحماية الاجتماعية. كما نوه الوزراء بضرورة أن يُوظف، كعامل حفاز للنمو الاقتصادي، مزيد من الاستثمارات في البنى التحتية والتواصل البيئي وفي خدمات أساسية مثل التأمين الذي يغطي الرعاية الصحية، والتعليم، مع كفالة أيضا تمتع جميع الناس، بمن فيهم النساء والشباب وكبار السن والأشخاص ذوو الإعاقة والمهاجرون والشعوب الأصلية والذين يقاسون من حالات ضعف المنعة، بإمكانية الوصول إلى الموارد والفرص.

١٨ - ورحب الوزراء بخطة عمل أديس أبابا، التي اعتمدت في المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية المعقود في الفترة من ١٣ إلى ١٦ تموز/يوليه ٢٠١٥ في أديس أبابا. واعترف الوزراء بأن مكاسب هامة قد تحققت في أديس أبابا فيما يخص تمويل التنمية، وأن إعادة التأكيد على مبادئ مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة كانت في صدارة الاهتمامات. ولكنهم رأوا أن هناك حاجة ماسة إلى جملة أمور من بينها أن يفهم الشركاء في التنمية بالتزاماتهم الحالية المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية، وأن يوسعوا نطاق هذه الالتزامات دعماً للتطلعات المبينة في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكد الوزراء مجدداً على أن البلدان النامية ستواصل الدعوة إلى توفير تمويل إضافي للتنمية، وأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب يتسم بأهمية محورية لهذه الجهود.

١٩ - وأكد الوزراء مجدداً أن خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا عمليتان مختلفتان تماماً من حيث النطاق. وأكدوا أن وسائل التنفيذ المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ لا يمكن أن تكون بديلاً لخطة عمل أديس أبابا أو أن تحل محلها. بل إن خطة عمل أديس أبابا هي التي ينبغي بالأحرى أن تدعم وتكمل وسائل التنفيذ المتعلقة بخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ المبينة في إطار الهدف ١٧، وفي إطار كل هدف محدد من أهداف التنمية المستدامة. وتعد وسائل التنفيذ المبينة في إطار الهدف ١٧، وكذلك في إطار كل هدف، جزءاً لا يتجزأ من أهداف التنمية المستدامة، التي تشكل مجموعة غير قابلة للتجزئة، وتعتبر في حد ذاتها عنصراً أساسياً لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٠ - ولاحظ الوزراء أن الوثيقتين الختاميتين كليهما لم تراعى على نحو كاف عدداً من المسائل المبدئية التي لها أهميتها للبلدان النامية وتحظى بتأييدها الكامل. وكرروا التأكيد على أن البلدان النامية لم تتحل، ولن تتحل، عن مواقفها المبدئية. وستظل تسعى إلى إقامة نظام اقتصادي عالمي عادل ومنصف يركز على مؤسسات فعالة وذات مصداقية وخاضعة للمساءلة ومشروعة اهتداءً بروح تعددية الأطراف، لضمان أن تكون الشراكة العالمية من أجل التنمية شراكة حقيقية ومزودة بما يكفي من موارد للمساعدة على عكس مسار سنوات من تخلف التنمية والفقر المزمنين اللذين ما زالا يؤثران على سكانها.

٢١ - وأكد الوزراء على أهمية ألا تغيب عن البال الأعمال التي لم يُستكمل إنجازها في إطار الأهداف الإنمائية للألفية، وعلى ضرورة البناء فوقها، كيلا يُترك أحد متخلفاً عن الركب. وأخذوا علماً بما يتعين الاضطلاع به من أعمال حاسمة لتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأكدوا مجدداً أن بالوسع فعل المزيد لتعبئة موارد مالية وغير مالية كافية من أجل التنمية عن طريق تنشيط وتقوية الشراكة العالمية من أجل التنمية، مع إفساح مكانة

مركزية فيها للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وسيؤثر هذا تأثيراً ضخماً على تقليص أوجه التفاوت وأوجه عدم المساواة الاقتصادية العالمية التي ما زالت تميز النظام الاقتصادي العالمي الراهن. وكرروا التأكيد على الحاجة الماسة إلى توفير التمويل الكافي، وعلى أهمية أن تُظهر البلدان المتقدمة النمو حساسية قياديا والتزاماً لا يتزعزع، من أجل مساعدة البلدان النامية في القضاء أخيراً على الفقر. وينبغي للقطاع الخاص أن يُكمل هذه الجهود. ورأوا أن التمويل الدولي العام يظل من ثم ذا أهمية فائقة، وأن بلدان الشمال ينبغي أن تؤدي فيه دوراً بارزاً.

٢٢ - وأكد الوزراء أن الدول لها، وفقاً لميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي، حق سيادي في استغلال مواردها وفقاً لسياساتها البيئية والإنمائية، وعليها مسؤولية ضمان ألا تُلحق الأنشطة المضطّعة بها داخل نطاق ولايتها أو تحت سيطرتها ضرراً بيئياً دولياً أخرى أو مناطق تقع خارج حدود ولايتها الوطنية.

٢٣ - وأكد الوزراء مرة أخرى أيضاً على أن حق الشعوب والأمم في السيادة الدائمة على الثروات والموارد الطبيعية يجب أن يُمارَس بما يخدم مصلحة تنميتها الوطنية ورفاه شعب الدولة المعنية.

٢٤ - وشدد الوزراء على سيادة بلداننا وشعوبنا على ثروتها الطبيعية، منوهين بأنهم يدركون في الوقت نفسه أيضاً واجب الحفاظ على هذه الموارد وإدارتها واستخدامها على نحو مستدام وضمان الظروف التي تكفل قدرة الطبيعة والنظم الإيكولوجية على التجدد، بما يحقق صالح الأجيال الحاضرة والمقبلة. وسلم الوزراء أيضاً بأن الاستخدام المستدام للموارد الطبيعية طريقة فعالة تضمن تحقيق النمو الاقتصادي مع الحد في الوقت نفسه من الفقر وتدهور البيئة.

٢٥ - وسيعمل الوزراء على إتاحة وصول الجميع، بشكل كامل وعلى قدم المساواة، إلى الخدمات المالية الرسمية. وسيعمل الوزراء أيضاً على كفالة أن تدعم البيئة السياساتية والتنظيمية استقرار الأسواق المالية، وأن تعزز تعميم الخدمات المالية بطريقة متوازنة، مع توفير حماية مناسبة للمستهلك. وشجع الوزراء، حسب الاقتضاء ووفقاً للقوانين والأنظمة الوطنية، استخدام أدوات مبتكرة، منها العمليات المصرفية عبر الهاتف النقال، ومنصات السداد، وعمليات السداد الرقمي. وتطلع الوزراء إلى تعزيز تنمية قدرات البلدان النامية، بما في ذلك من خلال منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وسيعمل الوزراء على كفالة أن تتاح خدمات مالية مناسبة وميسورة للمهاجرين وعائلاتهم في بلدانهم الأصلية والمضيفة على حد سواء، بسبل منها خفض متوسط تكلفة معاملات تحويلات المهاجرين. وتطلع الوزراء في هذا الصدد إلى تنفيذ ما جاء في خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٦ - وكرر الوزراء التأكيد على أن التنفيذ الناجح لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، وخاصة وسائل التنفيذ، يتطلب شراكة عالمية من أجل التنمية يجري تنشيطها وتقودها الدول. ولذا أكدوا مجددا التزامهم القوي بالتنفيذ الكامل لهذه الخطة، مع مراعاة اختلاف الواقع القائم في كل بلد وتباين قدرات البلدان ومستويات تنميتها، ومع احترام السياسات والأولويات الوطنية، من خلال توفير وسائل التنفيذ المبنية في إطار الهدف ١٧، وكذلك في إطار كل هدف محدد من أهداف التنمية المستدامة.

٢٧ - وكرر الوزراء موقفهم المتمثل في أن البلدان النامية ينبغي أن تدعمها بيئة دولية تمكينية، تشمل نظاما دوليا مساندا وعادلا يقوم على قواعد منصفة ومشجعة للتنمية، بالإضافة إلى شراكة عالمية حقيقية ومُنشَطة، وذلك لتمكين البلدان النامية من تحقيق تطلعاتها المتعلقة بالتنمية المستدامة.

٢٨ - وأكد الوزراء أن البيئة الدولية التمكينية يمكن تهيئتها من خلال توفير موارد مالية إضافية، ونقل التكنولوجيا ونشرها بشروط تساهلية وتفضيلية، وبناء القدرات، وتعزيز القدرات على جمع البيانات وتحليلها، وسياسات تجارية مشجعة للتنمية، ومشاركة البلدان النامية مشاركة عادلة وفعالة في الحوكمة الاقتصادية العالمية، وتزويد البلدان النامية بوسائل تنفيذ كافية. وأكدوا أن تعزيز الشراكة العالمية من أجل التنمية وتوسيع نطاقها أمر حاسم لتمكين البلدان النامية من تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠.

٢٩ - وأكد الوزراء مجددا على ما للمساعدة الإنمائية الرسمية من أهمية فائقة في دعم احتياجات التنمية المستدامة للبلدان والمناطق، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نمواً، والبلدان النامية غير الساحلية، والدول الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان المتوسطة الدخل. ورأوا في هذا الصدد أن البلدان المتقدمة النمو يجب أن تلتزم بتنفيذ التزاماتها المتعلقة بالمساعدة الإنمائية الرسمية تنفيذا كاملا تمشيا مع تعهداتها السابقة، وأن توسع نطاق هذه الجهود لتقوم بدور ملموس في القضاء على الفقر بجميع أشكاله. ودعا الوزراء إلى تنشيط الشراكة العالمية من أجل التنمية وتقويتها.

٣٠ - وأكد الوزراء أن تمويل الأنشطة المتصلة بالمناخ يجب ألا يُحسب مرة ثانية كمساعدة إنمائية رسمية، بل يجب أن يعتبر تمويلا منفصلا عن هذه المساعدة ومضافا إليها.

٣١ - وأشار الوزراء إلى أن المسائل المتصلة بالديون السيادية ينبغي أن تحظى باهتمام البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية سواء بسواء. وينبغي النظر إلى هذا الأمر على أنه مسألة يمكن، إن لم يتم التصدي لها، أن تترك تأثيرا سلبيا على الاقتصاد العالمي وعلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ورحب الوزراء في هذا الصدد بالتقدم المحرز بشأن الديون وبشأن القدرة

على تحمل الديون. وحث الوزراء جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على أن تواصل مناقشة عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية وإدارتها، بمشاركة والتزام نشطين وشاملين من جانب جميع أصحاب المصلحة المعنيين، من أجل رعاية هذه العمليات وتعزيزها. كما أكد الوزراء مرة أخرى على الأدوار المنوطة بالأمم المتحدة والمؤسسات المالية الدولية وفقا لولاية كل منها.

٣٢ - وأقر الوزراء بضرورة مساعدة البلدان النامية على اكتساب القدرة على تحمل الديون في الأجل الطويل من خلال اعتماد سياسات منسقة تهدف إلى تعزيز تمويل الديون، وتخفيف عبء الديون، وإعادة هيكلة الديون، وإدارة الديون بشكل سليم، حسب الاقتضاء. فالكثير من البلدان لا يزال ضعيف المنعة إزاء أزمات الديون، وبعضها يقاسي من وطأة هذه الأزمات، بما في ذلك عدد من أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية وبعض البلدان المتقدمة النمو. وكرروا رأيهم بأن على المدينين والدائنين أن يعملوا معا على تجنب المديونيات التي لا يمكن تحملها وعلى إيجاد الحلول لها. ورأوا أن الحفاظ على مستويات من الدين يمكن تحملها مسؤولية منوطة بالبلدان المقترضة؛ ولكنهم أقرروا بأن على المقرضين أيضا مسؤولية تتمثل في إقراض البلدان على نحو لا يقوّض قدرتها على تحمل الديون. وأوضحوا أنهم سيدعمون البلدان التي استفادت من تخفيف عبء الديون وحققت مستويات من القدرة على تحمل الديون في الحفاظ على قدرتها على تحمل الديون.

٣٣ - وكرر الوزراء الإعراب عن قلقهم إزاء أنشطة ما يُسمى ”الصناديق الانتهازية“ وتصرفاتها التي يغلب عليها طابع المضاربة وتشكل تهديدا لجميع العمليات المقبلة لإعادة هيكلة ديون البلدان النامية والبلدان المتقدمة النمو سواء بسواء. ولذا أكدوا على أهمية أن تُمنع الصناديق الانتهازية من أن تصيب بالشلل جهود إعادة هيكلة الديون.

٣٤ - ورحب الوزراء باتخاذ الجمعية العامة القرار ٣١٩/٦٩، المعنون ”مبادئ أساسية بشأن عمليات إعادة هيكلة الديون السيادية“، في ١٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٥، بوصفه خطوة هامة.

٣٥ - وشدد الوزراء على أهمية الدعوة، في سياق إقامة نظام تجاري متعدد الأطراف، عالمي النطاق، وقائم على القواعد، ويمكن التنبؤ بتطوراتها، وأكثر شمولاً للجميع، ومتسم بالانفتاح وعدم التمييز والإنصاف، إلى أن يكون النظام التجاري المتعدد الأطراف ذا منحى إنمائي أوضح. ويشمل هذا أيضا إتاحة فرص الوصول للموس إلى الأسواق أمام البلدان النامية، بما ينشط النمو والتنمية الاقتصاديين على الصعيد العالمي، ويعود بالنفع من ثم على كل البلدان التي تمر بجميع مراحل التنمية، ولا سيما البلدان الأفريقية، وأقل البلدان نموا، والبلدان

النامية غير الساحلية، والبلدان الجزرية الصغيرة النامية، والبلدان التي تمر بحالات النزاع وما بعد النزاع، والبلدان المتأثرة بالنزاع، والبلدان والشعوب التي تعيش في ظل احتلال أجنبي، بالإضافة إلى البلدان المتوسطة الدخل، وهي تتقدم صوب التنمية الاقتصادية.

٣٦ - وشدد الوزراء على ضرورة اختتام جولة الدوحة الإنمائية لمنظمة التجارة العالمية بما يتفق مع ولاياتها التفاوضية القائمة. وفي هذا الصدد، سلطوا الضوء على أهمية المؤتمر الوزاري العاشر لمنظمة التجارة العالمية، المزمع عقده في نيروبي في الفترة من ١٥ إلى ١٨ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، الذي سيكون أول مؤتمر وزاري لمنظمة التجارة العالمية يعقد في أفريقيا. وسلطوا الضوء أيضا على أهمية عمليات انضمام البلدان النامية إلى منظمة التجارة العالمية استنادا إلى قواعد واضحة ومعايير موضوعية محددة سلفا. وأكدوا أيضا أن عمليات الانضمام ينبغي الإسراع بها وتنفيذها دون عائق سياسي، وأن البلدان المنضمة ينبغي ألا يُطلب منها أن تتعهد بالتزامات تفوق مستواها الإنمائي والقواعد الراهنة لمنظمة التجارة العالمية: وينبغي، في هذا السياق، تطبيق مبادئ المعاملة الخاصة والتفضيلية، بما في ذلك عدم التناظر التام في المعاملة بالمثل. وينبغي للوثيقة الختامية للمؤتمر الوزاري أن تؤكد مجددا على أن جولة الدوحة لا يمكن اختتامها إلا عند الوفاء بولايتها الإنمائية. ورأوا أن المؤتمر الوزاري ينبغي أن يُولي الأولوية للقضايا التي تُعالج أوجه عدم التوازن وأوجه عدم المساواة في النظام التجاري العالمي، بما في ذلك تصحيح القيود والتشوهات التجارية في الأسواق الزراعية العالمية ومنعها بصورة عاجلة وخاصة من جانب البلدان المتقدمة النمو، وأن يسعى للتوصل إلى نتائج متوازنة تُمكن البلدان النامية من المشاركة في التجارة العالمية مشاركة فعالة.

٣٧ - وكرر الوزراء التأكيد على دور مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية في دعم جميع البلدان النامية وإسداء المشورة لها ومدّها بالمساعدة التقنية وبناء قدراتها بشأن القضايا المتعلقة بالتجارة الدولية والاستثمار الدولي، بما يمكنها من أن تنفذ، ضمن جملة أمور، أهداف التنمية المستدامة.

٣٨ - وأكد الوزراء مجددا أن التكنولوجيا وسيلة رئيسية من وسائل التنفيذ وأداة التغيير الأكثر أهمية لتحقيق التنمية المستدامة. ورأوا أنه بغير إحراز تقدم حاسم على صعيد التعاون الدولي في مجال التكنولوجيا، فإن التحول إلى مسار أكثر استدامة سيكون مضنيا وبالغ الصعوبة بالنسبة للبلدان النامية. واعترفوا بأن سد الفجوات التكنولوجية شرط لا غنى عنه للقضاء على الفقر، وأداة رئيسية للحد من أوجه عدم المساواة داخل البلدان وفيما بينها.

٣٩ - ورحب الوزراء بإطلاق آلية لتيسير التكنولوجيا دعماً لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وأبدى الوزراء أيضا استعدادهم للعمل في سبيل تنفيذها تقييماً مبكراً وناجحاً.

٤٠ - وأشار الوزراء إلى أن اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ هي المحفل الحكومي الدولي الرئيسي الذي يتولى دولياً مناقشة التدابير العالمية لمواجهة تغير المناخ. ورأوا أن الطابع العالمي لتغير المناخ يستوجب تعاوناً دولياً على أوسع نطاق ممكن من أجل إبقاء الارتفاع في المتوسط العالمي لدرجة الحرارة دون درجتين مئويتين أو ١,٥ درجة مئوية فوق مستويات ما قبل الثورة الصناعية، وذلك عن طريق الإسراع في خفض انبعاثات غازات الدفيئة على الصعيد العالمي، والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ. واستشرفاً للدورة الحادية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، التي ستعقد بباريس في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥، طلب الوزراء إلى جميع الدول أن تسعى للتوصل إلى بروتوكول شامل وطموح بشأن المناخ، أو إلى أي صك قانوني آخر، أو وثيقة ختامية أخرى متفق عليها تحظى بقوة النفاذ بموجب الاتفاقية ويكون من شأنها أن تعزز النظام المتعدد الأطراف القائم على القواعد وأن تتناول على نحو متوازن جميع العناصر المشمولة بالولاية المبينة في قرار ديربان (التخفيف، والتكيف، والتمويل، وتطوير التكنولوجيا ونقلها، وبناء القدرات، وشفافية العمل، والدعم)، فضلاً عن التدابير المتعلقة بالخسائر والأضرار والاستجابة. وشدد الوزراء على أن البلدان المتقدمة النمو يتعين عليها، بحكم مسؤوليتها التاريخية، أن تقود التصدي لهذا التحدي وفقاً لمبادئ الاتفاقية وأحكامها، وخاصة مبادئ الإنصاف وتحمل المسؤوليات المشتركة ولكن المتباينة ومراعاة قدرات كل بلد من البلدان، وأن توفر الدعم المالي والتكنولوجي للبلدان النامية.

٤١ - ورحب الوزراء بعرض حكومة المغرب استضافة الدورة الثانية والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، في عام ٢٠١٦.

٤٢ - ورحب الوزراء باعتماد الجمعية العامة، في ١٩ حزيران/يونيه ٢٠١٥، القرار ٢٩٢/٦٩ بشأن وضع صك دولي ملزم قانوناً في إطار اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار بشأن حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية واستغلاله على نحو مستدام. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على أن المبدأ الأساسي المنصوص عليه في اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار وفي قرار الجمعية العامة ٢٧٤٩ (د-٢٥) والمنطبق على تلك الموارد هو أنها تمثل التراث المشترك للبشرية، وأن الأمر يستلزم وضع نظام قانوني محدد للتنوع البيولوجي في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية يأخذ صورة اتفاق تنفيذي يبرم في إطار الاتفاقية بالاستناد إلى هذا المبدأ. ورأوا أن اتفاق التنفيذ يتعين التفاوض عليه كحزمة واحدة ويجب أن يشمل حفظ التنوع البيولوجي البحري في المناطق الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية، بما في ذلك الموارد الوراثية، واستخدامها على نحو

مستدام، وتقاسم المنافع مع مراعاة حقوق الملكية الفكرية والبحث العلمي وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا البحرية.

٤٣ - وأشار الوزراء إلى أن أهمية المحيطات للتنمية المستدامة أمرٌ منصوص عليه في جدول أعمال القرن الحادي والعشرين وخطة جوهانسبرغ للتنفيذ وقرارات شتى اتخذتها لجنة التنمية المستدامة السابقة. ورأوا أن المحيطات والبحار والجزر والمناطق الساحلية تشكل جزءاً أساسياً لا يتجزأ من النظام الإيكولوجي للكرة الأرضية، وأنها تتسم بأهمية حيوية للأمن الغذائي العالمي واستمرار الازدهار الاقتصادي ورفاه العديد من الاقتصادات الوطنية، وخاصة في البلدان النامية. وأشار الوزراء كذلك إلى أن الغايات المتصلة بوسائل التنفيذ تشتمل، في سياق الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، على الغاية ١٤-أ المتعلقة بزيادة المعارف العلمية، وتطوير قدرات البحث، ونقل التكنولوجيا البحرية من أجل تحسين صحة المحيطات، وتعزيز إسهام التنوع البيولوجي البحري في تنمية البلدان النامية، ولا سيما الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نمواً.

٤٤ - وسلم الوزراء بأن منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات يؤدي، بفضل عضويته العالمية وولايته الشاملة، دوراً حيوياً في التصدي بصورة كلية ومتكاملة للتحديات والقضايا المتصلة بالغابات، وفي تعزيز التنسيق والتعاون في مجال السياسات من أجل تحقيق الإدارة المستدامة لجميع أنواع الغابات ولجميع أنواع الأشجار الموجودة خارج الغابات. وشجعوا المحافل والمبادرات والعمليات الأخرى المعنية بالغابات على التعاون مع المنتدى لتحقيق الإدارة المستدامة للغابات.

٤٥ - وعقد الوزراء العزم على تشجيع السياحة المستدامة، والتصدي لندرة المياه وتلوثها، وتدعيم التعاون على مكافحة التصحر والعواصف الرملية وتدهور الأراضي والجفاف، وتعزيز القدرة على التحمل والحد من مخاطر الكوارث.

٤٦ - ورحب الوزراء بعرض حكومة إكوادور استضافة مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالإسكان والتنمية الحضرية المستدامة (الموئل الثالث) في كيو توفو في عام ٢٠١٦، وقرروا في هذا الصدد أن يؤيدوا اعتماد هذا المقرر من جانب الجمعية العامة. وكرر الوزراء التأكيد على أن أهداف المؤتمر تتمثل في كفالة تجديد الالتزام السياسي بالتنمية الحضرية المستدامة وتقييم ما تحقق من إنجازات حتى الآن ومعالجة الفقر وتحديد التحديات الجديدة والناشئة والتصدي لها، على النحو المبين في قرار الجمعية العامة ٦٧/٢١٦.

٤٧ - وكرر الوزراء التأكيد على التزامهم بالمبادئ التوجيهية الواردة في مرفق قرار الجمعية العامة ٤٦/١٨٢ المؤرخ ١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩١، باعتباره القرار المؤسس لإطار

توفير المساعدة الإنسانية للأمم المتحدة، وعلى تأييدهم لهذه المبادئ. ورأى الوزراء أن الجهات الفاعلة الدولية في مجال تقديم المساعدة الإنسانية ينبغي أن تُكَمَّل الجهات الفاعلة الوطنية لا أن تحل محلها، وأن أي عملية إغاثة تتطلب موافقة الدولة المتضررة لكن هذه الموافقة ينبغي ألا تُحجَب تعسفاً. وأخيراً، شدد الوزراء على أهمية الالتزام بأحكام القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني عند تقديم المساعدة الإنسانية.

٤٨ - وأقر الوزراء أيضاً بأهمية الأعمال المتصلة بالمساعدة الإنسانية بوصفها جزءاً من عملية شاملة لإدارة مخاطر الكوارث وتعزيز التنمية المستدامة.

٤٩ - وشدد الوزراء على ما للحد من أخطار الكوارث وبناء القدرة على مواجهتها من أهمية حاسمة لتحقيق التنمية المستدامة، وخاصة في البلدان النامية. وأكدوا مجدداً التزامهم بالحد من الخسائر في الأرواح وسبل كسب العيش والأحوال الصحية من جراء الكوارث عن طريق تنفيذ إطار سينداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة ٢٠١٥-٢٠٣٠. وشددوا على أن تعزيز التعاون الدولي في تنفيذ سياسات واستراتيجيات الحد من أخطار الكوارث، وخاصة في البلدان النامية، ينبغي أن يشكل عنصراً حاسماً في إطار ما بعد عام ٢٠١٥.

٥٠ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء التوقعات التي تفيد بأن العالم يمكن أن يكون على شفا أقوى ظاهرة "نينيو" في التاريخ المسجل، إذ ستنتطوي على تفاوتات شديدة في درجات الحرارة، وستصاحبها فيضانات وموجات جفاف في جميع أنحاء العالم، وستؤثر بوجه خاص على أضعف السكان منعة. وفي هذا الصدد، طلب الوزراء تعزيز التعاون الدولي لتجنب وقوع ضرر كبير، ولضمان المبادرة في الوقت المناسب إلى الاستجابة الوافية لاحتياجات السكان المتضررين وإلى توفير العناية الكافية لهم، من أجل كفالة القدرة على التصدي لآثار هذه الظاهرة.

٥١ - ورأى الوزراء أنه بينما يتزايد الاعتراف بالدور المركزي الذي تؤديه النظم الضريبية في مجال التنمية، فلا يوجد بعد محفل عالمي جامع للتعاون الضريبي الدولي على المستوى الحكومي الدولي. ولا يتوافر أيضاً تركيز كاف على البعد الإنمائي لهذه القضايا. وفي هذا السياق، كرر الوزراء التأكيد على ضرورة الارتقاء من جميع الجوانب بمستوى لجنة الخبراء المعنية بالتعاون الدولي في المسائل الضريبية كي تصبح هيئة حكومية دولية. وسيتم هذا بأهمية حاسمة في تحويل اللجنة الحالية من مجموعة خبراء يعملون بصفقتهم الشخصية إلى هيئة حكومية دولية فرعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، يمثل الخبراء فيها حكومات كلٍ منهم.

٥٢ - وشدد الوزراء على أن الهجرة عنصر يشجع على تحقيق التنمية. ورأوا أنه ينبغي إيجاد توازن مناسب بين أدوار ومسؤوليات بلدان المنشأ والعبور والمقصد. وأوضحوا أن مما يتسم بأهمية حاسمة التعاون على الصعيد الدولي لكفالة أن تكون الهجرة مأمونة ومرتبة ونظامية يُراعى فيها الاحترام الكامل لحقوق الإنسان والمعاملة الإنسانية للمهاجرين، بصرف النظر عن مركزهم على صعيد الهجرة، وكذلك للاجئين والمشردين. ورأوا أن هذا التعاون ينبغي أن يعزز أيضاً قدرة المجتمعات المحلية المضيفة للاجئين، ولا سيما في البلدان النامية، على أداء هذا الدور.

٥٣ - وسلم الوزراء بأن الهجرة الدولية واقعٌ متعدد الأبعاد له أهمية كبرى لتنمية بلدان المنشأ والعبور والمقصد ويجب أن يتم تناوله بطريقة متسقة وشاملة ومتوازنة. وأوضحوا أنهم يسعون إلى زيادة التعاون بشأن الحصول على المنافع المكتسبة وإمكانية تحويلها، وتعزيز الاعتراف بالمؤهلات الأجنبية، والتعليم والمهارات، وتخفيض تكاليف توظيف المهاجرين، ومكافحة عديمي الضمير من القائمين على التوظيف، وذلك وفقاً للظروف والتشريعات الوطنية. وأوضحوا أنهم يسعون كذلك إلى تنفيذ استراتيجيات تواصل اجتماعي فعالة تبين إسهام المهاجرين في التنمية المستدامة بجميع أبعادها، ولا سيما في بلدان المقصد، من أجل مكافحة كراهية الأجانب وتيسير الإدماج الاجتماعي، وحماية حقوق الإنسان الخاصة بالمهاجرين من خلال الأطر الوطنية. وأكدوا من جديد على ضرورة تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية لجميع المهاجرين، لا سيما النساء والأطفال، أياً كان مركزهم على صعيد الهجرة، وحمايتهم بطريقة فعالة.

٥٤ - وأعرب الوزراء عن التزامهم بحماية حقوق الإنسان الخاصة بالأطفال المهاجرين، بحكم ضعف منعتهم، ولا سيما غير المصحوبين بذويهم، ورعاية صحتهم وتعليمهم ونمائهم النفسي، مع ضمان أن تكون مراعاة مصالح الطفل العليا اعتباراً رئيسياً في سياسات الإدماج والعودة ولم تشمل الأسر.

٥٥ - واعترف الوزراء بالإسهام الإيجابي الذي يقدمه المهاجرون في النمو الشامل للجميع والتنمية المستدامة في بلدان المنشأ والعبور والمقصد، وأكدوا مجدداً في الوقت نفسه أن تحويلات هؤلاء المهاجرين تشكل مصدراً لرأس المال الخاص، وإضافةً إلى المدخرات الوطنية، ومورداً يساعد على تحسين أحوال من يتلقونها. وشدد الوزراء على أن التحويلات لا يمكن اعتبارها بديلاً عن الاستثمار المباشر الأجنبي أو المساعدة الإنمائية الرسمية أو تخفيف عبء الديون أو غير ذلك من المصادر العامة لتمويل التنمية.

٥٦ - وشدد الوزراء أيضا على ضرورة المضي في تهيئة وتعزيز الظروف التي تتيح تقليل تكلفة التحويلات وزيادة سرعتها وأمانها في كل من بلدان المصدر والبلدان المتلقية، وشجعوا على أن تتاح، حيثما يتسنى ذلك، فرص للاستثمار الموجه نحو التنمية في البلدان المتلقية أمام المستفيدين بالتحويلات الراغبين في القيام بهذا العمل والقادرين عليه.

٥٧ - وأشار الوزراء إلى الاحتياجات الخاصة لأفريقيا، وسلّموا بأنه رغم تحسن النمو الاقتصادي، فلا تزال هناك حاجة للحفاظ على الانتعاش الذي يعد هشا ومتفاوتا، وذلك من أجل مواجهة ما للأزمات المتعددة من آثار سلبية مستمرة على التنمية، والتصدي لما تطرحه هذه الآثار من تحديات خطيرة تهدد جهود مكافحة الفقر والجوع ويمكن أن تقوض، علاوة على ذلك، الجهود الرامية إلى تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا في أفريقيا.

٥٨ - وأعرب الوزراء عن القلق العميق لأن الالتزام بمضاعفة المعونة المقدمة إلى أفريقيا بحلول عام ٢٠١٠، الذي تم التعهد به في مؤتمر قمة مجموعة الثمانية المعقود في غلين إيغلز بالمملكة المتحدة، لم يتحقق على الوجه الأكمل، وشددوا في هذا الصدد على ضرورة إحراز تقدم سريع في الوفاء بهذا الالتزام وبالتزامات الجهات المانحة الأخرى بزيادة المعونة عبر طائفة متنوعة من الوسائل، من بينها توفير موارد جديدة إضافية للبلدان الأفريقية ونقل التكنولوجيا إليها وبناء القدرات فيها، ودعم تنميتها المستدامة. ودعوا إلى مواصلة تدعيم المبادرات الإنمائية لأفريقيا بما فيها خطة عام ٢٠٦٣ وخطة عملها العشرية، والشراكة الجديدة من أجل تنمية أفريقيا، وبرنامج تطوير البنية التحتية في أفريقيا. وأعربوا من ناحية أخرى عن ترحيبهم بالدعم الذي قدمته بعض البلدان النامية إلى أفريقيا من خلال برامج التعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي.

٥٩ - وأعرب الوزراء عن قلقهم لأن الأزمة المالية والاقتصادية العالمية الجارية تقوض على نحو واضح التنمية في جميع البلدان النامية، وأشاروا إلى أن المكاسب الإنمائية المتواضعة التي حققتها أقل البلدان نموا على مدى سنوات آخذة في التبدد، مما يدفع أعداداً أكبر من سكانها إلى الوقوع في وهدة الفقر المدقع. ورأوا أن كثيرا من أقل البلدان نموا ما زالت متخلفة عن الركب فيما يتعلق بتحقيق معظم الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية.

٦٠ - وشدد الوزراء على ضرورة التنفيذ الكامل والفعال للالتزامات التي تم التعهد بها في برنامج عمل إسطنبول لأقل البلدان نموا للقرن ٢٠١١-٢٠٢٠. ونوه الوزراء كذلك بالحاجة الملحة للإسراع بتنفيذ الشراكة العالمية المحددة والمعززة لصالح أقل البلدان نموا كي

يتسنى لها التغلب على تحدياتها الهيكلية، والقضاء على الفقر، وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وتمكين نصف هذه البلدان من الوفاء بمعايير الخروج من فئة أقل البلدان نموا بحلول عام ٢٠٢٠.

٦١ - وأكد الوزراء مجدداً أن الدول الجزرية الصغيرة النامية ما زالت تشكل "حالة خاصة" للتنمية المستدامة بحكم أوجه ضعف الحصانة المحددة التي تنفرد بها، ومن بينها صغر حجمها، وبعُد موقعها، وضيق قاعدة مواردها وصادراتها، وتعرضها لتحديات بيئية عالمية، تشمل طائفة واسعة من الآثار الناجمة عن تغير المناخ والكوارث الطبيعية التي يَحتمل أن يزداد عددها وشدها. ولا يزال تغير المناخ وارتفاع مستوى سطح البحر يشكلان خطراً كبيراً على الدول الجزرية الصغيرة النامية وعلى جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة، وبمثالان لدول معينة منها أشد الأخطار التي تهدد بقاءها ومقومات وجودها، بما في ذلك من خلال فقدان الأراضي بالنسبة للبعض منها.

٦٢ - وأكد الوزراء مجدداً على إجراءات العمل المعجل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، المعتمدة في المؤتمر الدولي الثالث المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية المعقود في آييا في الفترة من ١ إلى ٤ أيلول/سبتمبر ٢٠١٤، التي تمثل الالتزام السياسي المتجدد للمجتمع الدولي بالتنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية. وأشار الوزراء كذلك إلى أن مسار ساموا يحدد أيضاً إجراءات جديدة لتعزيز العمل بشأن طائفة من التحديات والأولويات المتعلقة بالبلدان الجزرية الصغيرة النامية، ويُظهر كيف يمكن رعاية الشراكات التي تُبرم مع مختلف أصحاب المصلحة والاستعانة بها كإحدى الوسائل المهمة لتنفيذ الوثيقة الختامية وبناء القدرة على التصدي للتحديات الخاصة التي تواجه الدول الجزرية الصغيرة النامية.

٦٣ - وأقر الوزراء بالاحتياجات والتحديات النوعية التي تواجه البلدان النامية غير الساحلية وتنجم عن افتقارها لسبيل بري للوصول إلى البحر، وهو وضع يفاقم منه بُعدها عن الأسواق العالمية، كما أعربوا عن قلقهم لأن النمو الاقتصادي والرفاه الاجتماعي الشاملين للبلدان النامية غير الساحلية ما زالا يتأثران تأثراً بالغاً بالصدمات الخارجية وبالتحديات المتعددة التي يواجهها المجتمع الدولي، بما في ذلك الأزمة المالية والاقتصادية وتغير المناخ. وشددوا على ضرورة قيام المجتمع الدولي بزيادة المساعدة الإنمائية التي يقدمها إلى البلدان النامية غير الساحلية من أجل مساعدتها في التغلب على أوجه ضعف حصانتها وبناء قدرتها على الاحتمال ووضع نفسها على مسار التنمية الاجتماعية والاقتصادية المستدامة. وأكدوا من جديد على ضرورة معالجة التحديات والاحتياجات النوعية للبلدان النامية غير

الساحلية فيما يتعلق بإجراء تحوّل هيكلي لاقتصاداتها، واستغلال المنافع الناجمة عن التجارة الدولية، وإنشاء نظم ناجعة للنقل وللمرور العابر.

٦٤ - وأكد الوزراء مجددا التزامهم القوي بتنفيذ إعلان فيينا وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤ الذي اعتمده مؤتمر الأمم المتحدة الثاني المعني بالبلدان النامية غير الساحلية، المعقود في فيينا في الفترة من ٣ إلى ٥ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٤، من أجل المعالجة الشاملة للاحتياجات والتحديات الإنمائية النوعية للبلدان النامية غير الساحلية والناجمة عن عدم إطلاعها على سواحل، وبعد موقعها، وعواقبها الجغرافية. كما أكد الوزراء مجددا التزامهم بالإسهام في الشراكة المتجددة والمعززة بين البلدان النامية غير الساحلية، وبلدان العبور، وشركائها في التنمية من أجل تنفيذ برنامج عمل فيينا تنفيذًا كاملاً وناجحاً في الوقت المحدد. ورحب الوزراء ببدء عمل ليفنغستون من أجل الإسراع بتنفيذ برنامج عمل فيينا، الذي اعتمد في اجتماع المتابعة الوزاري الرفيع المستوى المعقود في ليفنغستون، زامبيا، في حزيران/يونيه ٢٠١٥، والذي يسלט الضوء على التدابير والمبادرات الرئيسية المطلوبة للإسراع بتنفيذ برنامج عمل فيينا.

٦٥ - واعترف الوزراء بأن البلدان المتوسطة الدخل لا تزال تواجه تحديات كبيرة في تحقيق التنمية المستدامة. ورأوا أنه ينبغي، ضماناً للحفاظ على الإنجازات المتحققة حتى الآن، تعزيز الجهود الرامية إلى معالجة التحديات الراهنة عن طريق وضع خطة عمل للتعاون مع هذه المجموعة من البلدان من أجل تعزيز تبادل الخبرات، وتحسين التنسيق، والارتقاء بتركيز الدعم المقدم من منظومة الأمم المتحدة الإنمائية والمؤسسات المالية الدولية، والمنظمات الإقليمية والجهات الأخرى صاحبة المصلحة. ولذا طلب الوزراء إلى تلك الجهات صاحبة المصلحة أن تُراعي على النحو الملائم في استراتيجياتها وسياساتها ذات الصلة الاحتياجات الإنمائية المتنوعة والمحددة للبلدان المتوسطة الدخل وأن تلبّيها بطريقة مصممة خصيصاً لها، تشجيعاً لاتباع نهج متسق وشامل إزاء كل بلد من هذه البلدان. واعترف الوزراء أيضاً بأن المساعدات الإنمائية الرسمية والأشكال الأخرى للتمويل الميسر تظل هامة لعدد من هذه البلدان ويمكنها أن تؤدي دوراً في تحقيق النتائج المستهدفة، مع مراعاة الاحتياجات المحددة لهذه البلدان. وفي هذا الصدد، سلط الوزراء الضوء على ضرورة اتخاذ جميع الترتيبات المؤسسية اللازمة من أجل دعم البلدان المتوسطة الدخل في إطار منظومة الأمم المتحدة.

٦٦ - وشدد الوزراء على أهمية التصدي للتحديات المتعلقة بالقدرة على تحمل الديون التي تواجهها بعض البلدان المتوسطة الدخل، ولا سيما البلدان التي تعد فرص وصولها إلى التمويل الميسر محدودة.

٦٧ - واعترف الوزراء بأن البلدان التي تمر بحالات النزاع وحالات ما بعد النزاع تحتاج هي الأخرى إلى عناية خاصة. ورأوا أن التحدي الذي يمثله النزاع بالنسبة للتنمية يمكن أن يعوق تحقيق المكاسب الإنمائية بل وأن يبدد أيضا ما تحقق منها على مدى عقود. كما رأوا أن تمويل التنمية بمقدوره أن يسهم في الحد من أوجه الضعف الاجتماعية والبيئية والاقتصادية وأن يُمكن البلدان من درء حالات النزاع أو مكافحتها. ورأوا كذلك أن هناك حاجة إلى تقديم المعونة بطريقة فعالة من خلال آليات مبسطة تركز على تعزيز قدرات المؤسسات المحلية والوطنية، إلى جانب التأكيد في الوقت نفسه على أهمية إمساك البلدان بزمام الأمور والقيادة في بناء السلام، والإدماج الاجتماعي، والتنمية.

٦٨ - وأعلن الوزراء تصميمهم على اتخاذ المزيد من التدابير والإجراءات الفعالة، طبقا للقانون الدولي، لإزالة العقبات والمعوقات، ولتعزيز الدعم، وتلبية الاحتياجات الخاصة لمن يعيشون في مناطق متضررة من حالات طوارئ إنسانية معقدة أو في مناطق متضررة من الإرهاب. وفي هذا السياق، دعوا إلى تعزيز التعاون الدولي والمؤسسات الوطنية من أجل مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب.

٦٩ - ورحب الوزراء بالتقدم المحرز في السنوات الأخيرة في تنفيذ المشاريع والمبادرات المختلفة المضطلع بها في إطار التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وأكدوا مجددا أهمية المضي في تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وخاصة في البيئة الاقتصادية الدولية الراهنة، وكرروا دعمهم للتعاون فيما بين بلدان الجنوب بوصفه استراتيجية تساند الجهود الإنمائية للبلدان النامية ووسيلة تعزز مشاركتها في الاقتصاد العالمي، بما في ذلك من خلال تبادل المعارف وأفضل الممارسات. وأعاد الوزراء التأكيد على وثيقة نيروبي الختامية الصادرة عن مؤتمر الأمم المتحدة الرفيع المستوى للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، واعترفوا بأهمية التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتفرد تاريخه وخصائصه، وأكدوا مجددا رؤيتهم للتعاون بين بلدان الجنوب باعتباره مظهرا للتضامن فيما بين شعوب وبلدان الجنوب، يسهم في تحقيق رفاهها الوطني، واعتمادها على الذات ووطنيا وجماعيا، وبلوغها الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الإنمائية للألفية وأهداف التنمية المستدامة. ورأوا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب وخطّة العمل المتصلة به يتعين أن يُصاغ من جانب بلدان الجنوب، وأن يُسترشد فيهما باستمرار بمبادئ احترام السيادة الوطنية، والمسؤولية والاستقلالية الوطنيتين، والمساواة، وعدم المشروعية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والنفع المتبادل.

٧٠ - وأكد الوزراء مرة أخرى موقفهم المتمثل في أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب مُتَمِّم للتعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب وليس بديلا له، وأكدوا مجددا أن التعاون فيما بين

بلدان الجنوب هو جهد جماعي للبلدان النامية وأنه يستحق، من ثم، تدعيمه بشكل منفصل وقائم بذاته حسبما أعادت التأكيد على ذلك وثيقة نيروبي الختامية. وفي هذا السياق، شدد الوزراء على ضرورة أن تكون بلدان الجنوب هي التي توجه هذا التعاون وخطه أعماله. ورأوا أن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، الذي يتسم بأهمية حاسمة للبلدان النامية، يقتضي من ثم رؤية طويلة المدى وترتبطا مؤسسيا عالميا، وفقا لما توخاه مؤتمر القمة الثاني لبلدان الجنوب.

٧١ - وطالب الوزراء بتعزيز التعاون الثلاثي ودعوا، من هذا المنطلق، جميع البلدان المتقدمة النمو إلى أن تزيد مخصصاتها من المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة لتمويل مبادرات التعاون الثلاثي، ضمنا لتقديم دعم إضافي لتبادل المعارف والممارسات الجيدة والخبرات والسياسات العامة ذات الصلة. ورأوا أن المبادرات يجب أن تستند إلى مبادئ التعاون فيما بين بلدان الجنوب، مثل التضامن، والمعاملة بالمثل، واحترام السيادة الوطنية، والملكية والاستقلالية الوطنيتين، وعدم المشروعية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، والحوكمة المشتركة، والنفع المتبادل.

٧٢ - وأوصى الوزراء بقوة بتوحيد الآليات القائمة في مجال التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعوا إلى أن يجري إنشاء وكالة الأمم المتحدة المتخصصة المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب في بلد نام.

٧٣ - وسلط الوزراء الضوء على أن مما يتسم بأهمية حاسمة للبلدان النامية ضمان أن يستجيب الإطار الفكري الذي يركز عليه التعاون فيما بين بلدان الجنوب للتحديات الجديدة والعديدة التي تواجه البلدان النامية، وذلك عن طريق استكشاف سبل جديدة للتفكير وطرائق جديدة، بما يتمشى مع تطور الواقع، مما يجعل منه بالتالي ركيزة هامة لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب بقدر أكبر.

٧٤ - وشدد الوزراء على أن اللجنة الرفيعة المستوى المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب هي الهيئة المركزية المتعددة الأطراف لتقرير السياسات في منظومة الأمم المتحدة المنوط بها استعراض وتقييم التقدم الذي يحرزه التعاون فيما بين بلدان الجنوب والدعم الذي يتلقاه على الصعيد العالمي وعلى صعيد المنظومة، بما فيه التعاون الثلاثي، والمساعدة في توفير الإرشاد والتوجيه مستقبلا بشأن هذه القضايا بما يخدم مصلحة البلدان النامية. وحث الوزراء جميع الشركاء المهتمين بدعم التعاون بين بلدان الجنوب على الاسترشاد بمبادئ هذا التعاون وأهدافه المبينة في الوثائق المتفق عليها دوليا، مثل خطة عمل بوينس آيرس لتشجيع وتنفيذ التعاون التقني فيما بين البلدان النامية التي أقرتها الجمعية العامة في قرارها ١٣٤/٣٣ المؤرخ

١٩ كانون الأول/ديسمبر ١٩٧٨، ووثيقة نيروبي الختامية التي أقرتها الجمعية في قرارها ٢٢٢/٦٤ المؤرخ ٢١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩، فضلاً عن قرارات الجمعية العامة الأخرى ذات الصلة. ولذا كرر الوزراء تأكيد موقف المجموعة الذي يقضي بأن تسترشد أي مناقشة بشأن السياسات تجري خارج منظومة الأمم المتحدة بالأطر المتفق عليها المذكورة أعلاه وبتوافق آراء ياموسوكرو بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٥ - وأوصى الوزراء أيضاً بتمكين مكتب الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب من المشاركة في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق، بما يتفق مع مركزه بوصفه كيانا مستقلاً داخل الأمم المتحدة مكلفاً بالتنسيق والترويج، على الصعيد العالمي، للتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي من أجل التنمية على نطاق منظومة الأمم المتحدة، وذلك عملاً بقرارات الجمعية العامة. وشدد الوزراء على أن المكتب هو الجهة المسؤولة عن التعاون فيما بين بلدان الجنوب في منظومة الأمم المتحدة، وأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي ألا يكرر أداء المهام والمسؤوليات المسندة إلى المكتب على نطاق المنظومة، أو أن يتداخل عمله معها، أو أن يأخذها على عاتقه. وأكد الوزراء مجدداً أهمية تعزيز مكتب التعاون فيما بين بلدان الجنوب بالقدرات البشرية والمالية.

٧٦ - وأقر الوزراء بضرورة حشد موارد كافية لتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ودعوا، في هذا السياق، إلى تقديم التبرعات دعماً لهذا التعاون، عن طريق جملة سبل منها صندوق بيريز - غيريرو الاستثماري للتعاون الاقتصادي والتقني فيما بين البلدان النامية، وصندوق الأمم المتحدة للتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

٧٧ - وأشار الوزراء إلى مناهج العمل لتنمية بلدان الجنوب، ودعوا أعضاء مجموعة السبعة والسبعين والصين إلى استضافة اجتماعات للفريق الرفيع المستوى للشخصيات البارزة في الجنوب تُخصَّص لاستشارة الأفكار بغية تحديث هذا المنهاج بصفة منتظمة، مع مراعاة ما تواجهه البلدان النامية من واقع متغير وتحديات مستجدة.

٧٨ - ولاحظ الوزراء أنه قد يتعين، في ضوء تزايد وتعمُّد التحديات التي تواجهها البلدان النامية، زيادة وتيرة الاجتماعات الرفيعة المستوى التي تنظمها المجموعة بشأن المسائل المواضيعية أو القطاعية، مع توخي أن تكون نتائجها عملية المنحى. ودعا الوزراء، تحقيقاً لهذه الغاية، الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين والصين إلى أن يقدموا بصفة منتظمة عروضاً لاستضافة اجتماعات رفيعة المستوى للمجموعة بشأن مسائل رئيسية لها أهميتها لبلدان الجنوب. وفي هذا السياق، رحب الوزراء بعرض حكومة غينيا الاستوائية السخي استضافة

مؤتمر القمة الثالث لبلدان الجنوب في مالابو في عام ٢٠١٦. وأعربوا عن امتنانهم لحكومة غينيا الاستوائية وشعبها.

٧٩ - وجدد الوزراء دعواتهم إلى جميع الدول الأعضاء في المجموعة أن تنظر في استضافة الدورة الثالثة عشرة للجنة الحكومية الدولية للمتابعة والتنسيق المعنية بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، في إطار التحضير لمؤتمر القمة الثالث لبلدان الجنوب في عام ٢٠١٦.

٨٠ - ووافق الوزراء على تقرير الاجتماع الثلاثين للجنة خبراء صندوق بيريز - غيريرو الاستئماني للتعاون فيما بين بلدان الجنوب، الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXVII)/2015/2، وأيدوا ما جاء به من توصيات. وأثنى الوزراء على رئيس لجنة الخبراء لما أبداه من التزام مستمر، وأعربوا عن ارتياحهم للنتائج التي حققتها لجنة الخبراء. وفي ضوء الانخفاض الكبير الذي طرأ على عائدات الفائدة الخاصة بالصندوق الاستئماني بسبب الحالة المالية العالمية الراهنة، وفقاً لما أفاد به رئيس الصندوق، ناشد الوزراء كل دولة عضو أن تقدم تبرعا ذا شأن للصندوق بمناسبة مؤتمر الأمم المتحدة لإعلان التبرعات للأنشطة الإنمائية، المقرر عقده بنيويورك في ٩ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٥.

٨١ - وأقر الوزراء البيان المالي لحساب التعاون الاقتصادي فيما بين البلدان النامية لمجموعة السبعة والسبعين الوارد في الوثيقة G-77/AM(XXVII)/2015/3، بصيغته التي عرضها رئيس مجموعة السبعة والسبعين، وحثوا الدول الأعضاء التي لم تسدد بعد الاشتراكات المستحقة عليها على أن تبذل جهوداً خاصة للقيام بذلك.

٨٢ - وأكد الوزراء من جديد أن اللجنة الخامسة للجمعية العامة هي اللجنة الرئيسية الوحيدة في المنظمة التي عُهد إليها بمسؤوليات عن المسائل الإدارية والمالية وشؤون الميزانية. وفي هذا الصدد، طلب الوزراء ألا تُناقش أي مسألة تتعلق بالميزانية أو بالشؤون المالية أو الإدارية، بما في ذلك المسائل المتعلقة بإنشاء عملية لحفظ السلام أو بعثة سياسية خاصة، إلا في إطار اللجنة الخامسة، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة.

٨٣ - وأكد الوزراء من جديد على أن أي جهود ترمي إلى إصلاح الأمانة العامة والإدارة، بما في ذلك عملية الميزانية، يجب ألا تهدف إلى تغيير الطابع الحكومي الدولي والمتعدد الأطراف والدولي للمنظمة، بل يجب أن تعزز قدرة الدول الأعضاء على أداء دورها في الرقابة والرصد، وعلى أن نُظَرَ وموافقة الدول الأعضاء مسبقاً أمر جوهري في جميع الحالات التي تندرج فيها التدابير التي يتعين تنفيذها ضمن صلاحيات الجمعية العامة. وفي هذا الصدد، أشاروا إلى القرار ٢٥٧/٦٦. وأعادوا التأكيد أيضاً على حق جميع الدول الأعضاء في الأمم

المتحدة في أن تبدي رأيها بشأن إدارة المنظمة، ويشمل ذلك المسائل المتعلقة بالميزانية، وعلى الحاجة إلى التفاعل والحوار بصفة مستمرة بين الأمانة العامة والجمعية العامة بهدف تهيئة بيئة إيجابية للمفاوضات، وعملية اتخاذ القرار، وتنفيذ تدابير الإصلاح.

٨٤ - وأيد الوزراء بقوة الدور الرقابي الذي تضطلع به الجمعية العامة، بالإضافة إلى الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء ذات الصلة، في مجالات التخطيط والبرمجة والميزنة والرصد والتقييم. وفي هذا السياق، جددوا التزامهم بتعزيز الدور الذي تضطلع به لجنة البرنامج والتنسيق. وحث الوزراء أيضا بقية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة على المشاركة بنشاط في دورات اللجنة.

٨٥ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية الإطار الاستراتيجي بوصفه التوجيه السياسي الرئيسي للمنظمة، وعلى ضرورة أن يعكس مضمونه بشكل كامل الولايات التي أقرتها الدول الأعضاء، بما في ذلك النظام المالي والقواعد المالية للأمم المتحدة.

٨٦ - وأعاد الوزراء التأكيد على أهمية الحفاظ على منهجية الميزانية، والإجراءات والممارسات المعمول بها فيما يخص الميزانية، والنظام المالي والقواعد المالية اللذين يحكمان عملية الميزانية، وشددوا على ضرورة أن يتناسب مستوى الموارد الذي تعتمد عليه الجمعية العامة مع البرامج والأنشطة جميعا ضمانا لتنفيذها تنفيذا كاملا وفعالاً. وفي هذا الصدد، أكدوا أن المنهجية الراهنة لإعادة تقدير التكاليف تمثل عنصرا جوهريا ومتمما لمنهجية الميزانية المتفق عليها في الجمعية العامة، وأعادوا التأكيد على أن المنهجية الحالية لإعادة تقدير التكاليف تضمن عدم تأثر الأنشطة التي صدر بها تكليف متأثراً سلبياً بتقلبات أسعار العملة والتضخم.

٨٧ - ونوه الوزراء بأن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغييرات الحاصلة في الأحوال الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء في الأمم المتحدة. كما أعاد الوزراء التأكيد على مبدأ "القدرة على الدفع" باعتباره المعيار الأساسي في قسمة نفقات الأمم المتحدة، ورفضوا إدخال أي تعديل على عناصر المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة يكون الهدف منها زيادة اشتراكات البلدان النامية. وأكدوا في هذا الصدد على أن العناصر الأساسية في المنهجية الحالية لجدول الأنصبة المقررة، مثل فترة الأساس والدخل القومي الإجمالي وأسعار التحويل والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل ومعامل التدرج والحد الأدنى والحد الأقصى لأقل البلدان نمواً والتسوية المتصلة برصيد الديون، يجب الإبقاء عليها كما هي، وعلى أنها ليست محل تفاوض.

٨٨ - وشدد الوزراء على أن المعدل الأقصى الراهن للأنصبة المقررة، أو الحد الأقصى، تم تحديده كحل سياسي توفيقى وأنه مخالف لمبدأ القدرة على الدفع كما أنه يعتبر مصدرا

أساسيا لتشوه جدول الأنصبة المقررة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على إجراء استعراض لهذا الترتيب وفقا للفقرة ٢ من قرار الجمعية العامة ٥/٥٥ جيم.

٨٩ - وأكد الوزراء أن المنظمات التي لها مركز مراقب معزز لدى الأمم المتحدة يعطيها حقوقا وامتيازات لا تنطبق عادة إلا على الدول المراقبة، مثل الحق في إلقاء كلمة في المناقشة العامة في الجمعية العامة وحق الرد، ينبغي أن تتحمل أيضا نفس الالتزامات المالية للدول المراقبة في الأمم المتحدة. وفي هذا السياق، حثوا الجمعية العامة على النظر في مقرر بشأن النصيب المقرر الذي يخص هذه المنظمات.

٩٠ - وأكد الوزراء أن المبادئ والمبادئ التوجيهية الحالية لقسمة نفقات عمليات حفظ السلام التي وافقت عليها الجمعية العامة في قراراتها ذات الصلة ينبغي أن تشكل أساسا لأي مناقشات بشأن جدول الأنصبة المقررة لتمويل عمليات حفظ السلام. وفي هذا الصدد، شدد الوزراء على ضرورة أن يعكس جدول الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام بوضوح المسؤوليات الخاصة التي يتحملها الأعضاء الدائمون في مجلس الأمن فيما يتعلق بصون السلم والأمن. وأشار الوزراء أيضا إلى أن البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية لديها قدرة محدودة على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام. وشدد الوزراء، في هذا السياق، على أن أي مناقشة لنظام الخصومات المطبق على جدول عمليات حفظ السلام ينبغي أن يراعي ظروف البلدان النامية، التي يجب ألا تتأثر مواقفها الحالية بشكل سلبي. وأكد الوزراء في هذا الصدد على أن أي عضو في مجموعة السبعة والسبعين والصين لا يكون عضوا دائما في مجلس الأمن ينبغي ألا يصنف فوق المستوى جيم.

٩١ - وأعرب الوزراء عن قلقهم إزاء تزايد الطابع التقييدي للتبرعات "المخصصة" داخل كيانات شتى تابعة للأمم المتحدة، منها مثلا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وصندوق الأمم المتحدة للسكان، ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة. وشددوا أيضا على أن الموارد العادية هي ركيزة تلك الكيانات وأنها تعد جوهرية لمواصلة أداء ولايتها وعملها العالميين. ومن ثم، فإن الاتجاه الانخفاض للموارد العادية والتركيز المرتفع للأموال المخصصة يعرضان المنظمة لخطر فقدان القدرة على تنفيذ برامجها. ودعا الوزراء إلى ضمان تقديم تبرعات مستقرة ويمكن التنبؤ بها، ولاحظوا الحاجة الهامة إلى التأكيد على نوعية هذه التبرعات ومرونتها وإمكانية التنبؤ بها وانتظامها.

٩٢ - وكرر الوزراء تأكيد دعمهم لبرنامج الأمم المتحدة للمساعدة في تدريس القانون الدولي ودراسته ونشره وزيادة تفهمه، الذي أنشئ بموجب قرار الجمعية العامة ٢٠٩٩ (د-٢٠) المؤرخ ٢٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥ بغرض المساهمة في زيادة المعرفة بالقانون

الدولي كوسيلة من وسائل تعزيز السلم والأمن الدوليين وتشجيع العلاقات الودية والتعاون بين الدول. وأشاروا إلى أن البرنامج وعناصره يشكلان حجر الزاوية في الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتعزيز القانون الدولي، وأن الحقوقيين والأكاديميين والدبلوماسيين والمسؤولين الحكوميين الآخرين من البلدان النامية يستفيدون كثيراً من الدورات الدراسية الإقليمية التي تُنظم في مجال القانون الدولي، وكذلك من الزمالات والمنشورات ومكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي. ورحب الوزراء، في ضوء قلقهم إزاء الافتقار إلى الموارد من التبرعات لدعم أنشطة هذا البرنامج الهام، بأحكام قرار الجمعية العامة ١١٧/٦٩، وأعربوا عن التزامهم بدعم إدراج موارد إضافية في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧ من أجل تنظيم الدورات الدراسية الإقليمية في مجال القانون الدولي لأفريقيا وآسيا والمحيط الهادئ وأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي كل سنة، ومن أجل مواصلة مكتبة الأمم المتحدة السمعية البصرية للقانون الدولي وتطويرها بقدر أكبر، بالإضافة إلى تضمين الميزانية العادية الموارد المالية اللازمة لزمالة هاميلتون شيرلي أميراسينغ التذكارية في مجال قانون البحار اعتباراً من فترة السنتين ٢٠١٦-٢٠١٧، وذلك بالنظر إلى أن التبرعات لا تكفي لمنح زمالة واحدة في السنة على الأقل. وأعربوا عن التزامهم بإدراج برنامج الزمالات في مجال القانون الدولي، والحلقات الدراسية والتدريبية الإقليمية في مجال قوانين المعاهدات وممارستها، والمنشورات القانونية والمواد التدريبية، في الميزانية العادية للأمم المتحدة ابتداءً من فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

٩٣ - وأكد الوزراء مجدداً أهمية احترام الأعمال العالمي لحق الشعوب في تقرير المصير فيما يخص الشعوب التي تعيش تحت احتلال أجنبي وغيره من أشكال السيطرة الأجنبية، لأن هذه الأوضاع تؤثر سلباً على التنمية الاجتماعية والاقتصادية لهذه الشعوب، واحترام استقلال الدول وسيادتها الوطنية ووحدها وسلامتها الإقليمية وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، بما في ذلك عن طريق استعمال تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، وبالأخص شبكات التواصل الاجتماعي، على نحو مخالف لمبادئ القانون الدولي، وذلك من أجل الضمان والاحترام الفعليين لحقوق الإنسان المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمبينة في العهدين الدوليين الخاصين بحقوق الإنسان، وأكدوا أن الاحترام الكامل للمبادئ والمقاصد الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي هو الذي يبعث على الالتزام التام بتعددية الأطراف.

٩٤ - وأبدى الوزراء أسفهم لاستمرار وضخامة التأثير السلبي الذي خلفه العدوان الإسرائيلي العسكري الوحشي الذي ارتكبه إسرائيل، دولة الاحتلال، في شهري تموز/يوليه وآب/أغسطس ٢٠١٤ ضد السكان المدنيين الفلسطينيين في قطاع غزة المحتل، والذي أسفر

عن مقتل أكثر من ٢ ١٥٠ فلسطينياً من بينهم مئات الأطفال والنساء، وعن إصابة أكثر من ١١ ٠٠٠ فلسطينياً بجروح نتيجة استخدام قوات الاحتلال الإسرائيلي القوة الفتاكة العشوائية والمفرطة، وأسفر كذلك عن التدمير الغاشم لآلاف المنازل المملوكة للفلسطينيين، والبنى التحتية المدنية الحيوية، وممتلكات الأعمال التجارية، والمساجد، والمدارس، والمستشفيات، والمؤسسات العامة، والمزارع، وعدة مرافق تابعة للأمم المتحدة في غزة. وأعربوا عن قلقهم العميق إزاء العرقلة المستمرة للإنعاش من جراء الحصار الإسرائيلي وإزاء ما يسفر عنه ذلك من تدهور في البنى التحتية والخدمات، وشددوا على الحاجة الماسة إلى إعادة الإعمار. وأبدى الوزراء أسفهم لما اقترفته إسرائيل في هذا الصدد من انتهاكات منهجية خطيرة للقانون الدولي، بما فيه القانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. ودعوا إلى المساءلة عن هذه الجرائم والانتهاكات وأهابوا بمجلس الأمن، إعمالاً للواجب الذي أناطه به الميثاق في صون السلم والأمن الدوليين، أن يبذل جهود متابعة جادة لإنهاء إفلات إسرائيل من العقاب وتحقيق العدالة للضحايا والإسهام في التوصل إلى حل سلمي دائم وعادل للتراع الفلسطيني الإسرائيلي.

٩٥ - وكرر الوزراء مطالبتهم بالرفع الكامل والفوري للحصار الذي تفرضه إسرائيل على قطاع غزة، والذي يشكل عقاباً جماعياً واسع النطاق لسكان القطاع، في إحلال خطير بالقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان. وطلب الوزراء إلى جميع أعضاء المجتمع الدولي والأمم المتحدة والمنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الأخرى أن يبادروا بصفة عاجلة إلى تزويد ضحايا العدوان الإسرائيلي في قطاع غزة بالمساعدة الإنسانية المطلوبة. ودعوا المجتمع الدولي مجدداً إلى أن يستمر في تقديم المساعدة الإنمائية والإنسانية التي تمس حاجة الشعب الفلسطيني، بما يضمنه من لاجئين فلسطينيين، إليها خلال هذه المرحلة الحرجة، ولا سيما من أجل إعادة إعمار قطاع غزة وتحقيق انتعاشه الاقتصادي، بما في ذلك من خلال وكالات الأمم المتحدة التي توجد على أرض الواقع وتوفر مساعدة حيوية، ومن بينها وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

٩٦ - وأعرب الوزراء عن قلقهم الشديد إزاء التدهور المتزايد في الأوضاع الاجتماعية والاقتصادية للشعب الفلسطيني من جراء الممارسات الإسرائيلية غير القانونية التي تشمل، على سبيل المثال لا الحصر، استمرار إسرائيل، دولة الاحتلال، في استعمار الأرض الفلسطينية في انتهاك جسيم للقانون الدولي الإنساني ونظام روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، فضلاً عن الانتهاك الصارخ للقرارات ذات الصلة للأمم المتحدة وعدم احترام فتوى محكمة العدل الدولية. وفي هذا الصدد، طالب الوزراء بوقف مصادرة إسرائيل للممتلكات

الفلسطينية وبناء وتوسيع المستوطنات الإسرائيلية والجدار، وهدم منازل الفلسطينيين، والتشريد القسري للمدنيين الفلسطينيين. كما أعربوا عن قلقهم العميق إزاء تواتر أعمال العنف والترهيب والتحرّيش التي يتعرض لها المدنيون الفلسطينيون، وإزاء تدمير الممتلكات الفلسطينية على يد المستوطنين الإسرائيليين في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ودعوا إلى اتخاذ إجراءات لمحاسبة مرتكبي هذه الجرائم.

٩٧ - وأكد الوزراء من جديد دعمهم الثابت لقضية فلسطين العادلة وتضامنهم مع الشعب الفلسطيني. كما أعادوا تأكيد دعمهم المبدئي والقدم العهد لحق الشعب الفلسطيني في تقرير المصير وتحقيق تطلعاته الوطنية المشروعة. بما في ذلك حقه في الحرية والاستقلال والعدالة والسلام والكرامة في دولته، فلسطين المستقلة وعاصمتها القدس الشرقية، ودعوا المجتمع الدولي إلى بذل الجهود اللازمة لدعم هذه الأهداف.

٩٨ - وكرر الوزراء دعوتهم إلى انسحاب إسرائيل، دولة الاحتلال، الفوري والكامل من الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، ومن الجولان السوري المحتل، إلى حدود ٤ حزيران/يونيه ١٩٦٧، ومن باقي الأرض اللبنانية المحتلة. وأكدوا مجدداً دعمهم لعملية السلام في الشرق الأوسط التي تستهدف تحقيق السلام الشامل والعدل والدائم في المنطقة، وفقاً لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرارات مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) و ٤٢٥ (١٩٧٨) و ١٨٥٠ (٢٠٠٨)، ومبدأ الأرض مقابل السلام. وأعادوا في هذا السياق التأكيد أيضاً على دعمهم لمبادرة السلام العربية التي أقرها مؤتمر القمة العربي في آذار/مارس ٢٠٠٢.

٩٩ - وأعاد الوزراء التأكيد على حقوق الشعب الفلسطيني وسكان الجولان السوري المحتل غير القابلة للتصرف في السيادة على مواردهم الطبيعية، بما فيها الأرض والمياه ومصادر الطاقة، وطالبوا إسرائيل، دولة الاحتلال، بالتوقف عن استغلال الموارد الطبيعية في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، وفي الجولان السوري المحتل، وعن تدميرها، وعن التسبب في فقدانها أو نضوبها، وعن تعريضها للخطر، لأن هذه الأعمال تشكل انتهاكات للقانون الدولي وتقوض على نحو خطير قدرتهم على تحقيق التنمية المستدامة.

١٠٠ - وذكّر الوزراء بأن ١٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٥ يوافق مرور ٥٠ عاماً على اعتماد قرار الجمعية العامة ٢٠٦٥ (د-٢٠)، أول قرار يشير تحديداً إلى مسألة جزر مالفيناس، وأكدوا مجدداً على ضرورة أن تستأنف حكومتا جمهورية الأرجنتين والمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية المفاوضات وفقاً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده والقرارات ذات الصلة للجمعية العامة، للتوصل في أقرب وقت ممكن إلى حل

سلمي للتزاع على السيادة المتصل بمسألة جزر مالفيناس، الذي يلحق ضررا خطيرا بالقدرات الاقتصادية لجمهورية الأرجنتين، وعلى ضرورة امتناع الطرفين عن اتخاذ قرارات تنطوي على إدخال تغييرات انفرادية في الحالة بينما تحتاز الجزر العملية التي أوصت بها الجمعية العامة.

١٠١ - وسلط الوزراء الضوء على حق الدول الأعضاء في مجموعة السبعة والسبعين في السيادة الدائمة على موارد الطاقة الخاصة بها، وأعربوا عن رأي مفاده أن ما تقوم به الشركات غير المأذون لها من حكومة الأرجنتين من عمليات تتعلق باستكشاف الموارد الطبيعية، وعلى الأخص الموارد الهيدروكربونية، في منطقة جزر مالفيناس يلحق ضررا شديدا بالحقوق السيادية لجمهورية الأرجنتين على جُرفها القاري.

١٠٢ - وفي هذا الصدد أقر الوزراء بحق جمهورية الأرجنتين في أن تتخذ، مع احترام القانون الدولي والقرارات ذات الصلة احتراماً كاملاً، إجراءات قانونية ضد أنشطة الاستكشاف والاستغلال غير المأذون بها للموارد الهيدروكربونية في المنطقة المشار إليها.

١٠٣ - وأعاد الوزراء التأكيد على ضرورة التوصل إلى حل سلمي لقضايا السيادة التي تواجه البلدان النامية، ومنها النزاع على أرخبيل شاغوس، بما فيه ديبغو غارسيا، الذي انتزعته المملكة المتحدة بشكل غير قانوني من أراضي موريشيوس، قبل الاستقلال، في انتهاك للقانون الدولي وقراري الجمعية العامة ١٥١٤ (د-١٥) المؤرخ ١٤ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٠ و ٢٠٦٦ (د-٢٠) المؤرخ ١٦ كانون الأول/ديسمبر ١٩٦٥. ورأوا أن عدم تسوية هذه القضايا المتعلقة بإنهاء الاستعمار والسيادة من شأنه أن يضر ويقوض على نحو خطير القدرات والآفاق الإنمائية والاقتصادية للبلدان النامية. وفي هذا السياق، لاحظ الوزراء بقلق بالغ أن المملكة المتحدة، ورغم المعارضة الشديدة التي تبديها موريشيوس، تعتزم إنشاء "منطقة بحرية محمية" حول أرخبيل شاغوس، وهو ما يخالف القانون الدولي ويزيد من إعاقة موريشيوس عن ممارسة حقوقها السيادية على الأرخبيل ويعطل حق مواطني موريشيوس الذين أبعدهم المملكة المتحدة عن الأرخبيل عنوةً في العودة إليه.

١٠٤ - وأكد الوزراء أن الشركات عبر الوطنية تتحمل مسؤولية عن احترام جميع حقوق الإنسان، وينبغي لها أن تمتنع عن التسبب في تدهور البيئة ووقوع كوارث بيئية والإضرار برفاه الشعوب.

١٠٥ - وأحاط الوزراء علماً بانعقاد الدورة الأولى للفريق العامل الحكومي الدولي المفتوح العضوية المعني بالشركات عبر الوطنية وغيرها من مؤسسات الأعمال فيما يتعلق بحقوق الإنسان، التي نُظمت في جنيف في الفترة من ٦ إلى ١٠ تموز/يوليه ٢٠١٥، وشجعوا جميع

الدول الأعضاء على المشاركة بصورة نشطة وبناءة في الوفاء بولاية الفريق العامل في الدورات المقبلة.

١٠٦ - وأعاد الوزراء تأكيد رفضهم القاطع لفرض قوانين وقواعد يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية، وكل الأشكال الأخرى من تدابير القسر الاقتصادي بما فيها الجزاءات الانفرادية، ضد البلدان النامية، وأعادوا التأكيد على الحاجة الملحة لإلغائها على الفور. وأكدوا أن هذه الإجراءات لا تقوض مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي فحسب، ولكنها تهدد على نحو خطير أيضا حرية التجارة والاستثمار. ومن ثم، أهاب الوزراء بالمجتمع الدولي أن يعتمد تدابير عاجلة وفعالة من أجل القضاء على استخدام التدابير الاقتصادية القسرية الانفرادية ضد البلدان النامية.

١٠٧ - وأعرب الوزراء عن رفضهم بأقوى شكل لتنفيذ التدابير القسرية الانفرادية، وأكدوا مرة أخرى تضامنهم مع كوبا. وبعد أن رحبوا بإعادة العلاقات الدبلوماسية بين جمهورية كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، أكدوا من جديد دعوتهم حكومة الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على هذه الدولة الشقيقة منذ أكثر من خمسة عقود. وشجع الوزراء رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على أن يتخذ كل ما يندرج ضمن سلطاته التنفيذية من إجراءات كفيلة بأن تُعدّل على نحو جوهري تطبيق الحظر المفروض على كوبا، وشجعوا كونغرس الولايات المتحدة على أن يشرع، في أقرب وقت ممكن، في إجراء مناقشات بشأن رفع هذا الحظر.

١٠٨ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على السودان، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب السودان، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

١٠٩ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية إيران الإسلامية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب جمهورية إيران الإسلامية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لهذه الجزاءات.

١١٠ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزاءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على جمهورية فنزويلا البوليفارية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب هذا البلد، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

١١١ - وأكد الوزراء مجددا رفضهم للجزءات الاقتصادية الانفرادية المفروضة على الجمهورية العربية السورية، التي لها آثار سلبية على تنمية ورخاء شعب سورية، ودعوا في هذا الصدد إلى الرفع الفوري لتلك الجزاءات.

١١٢ - وأعرب الوزراء عن تقديرهم العميق لجنوب أفريقيا لما أظهرته من قيادة قديرة وما قامت به من أعمال ممتازة وما بذلته من جهود دؤوبة بوصفها البلد الذي يرأس مجموعة السبعة والسبعين لعام ٢٠١٥. ومع اتضاح أن عام ٢٠١٥ كان حافلا بالتحديات بالنسبة لجميع البلدان النامية، فإن الالتزام الذي أبدته جنوب أفريقيا في السعي إلى تحقيق أهداف مجموعة السبعة والسبعين وغاياتها، بوصفها البلد الذي يرأس المجموعة، يبعث على الامتنان العميق. وأثنى الوزراء أيضا على ما أظهرته أمانة مجموعة السبعة والسبعين في نيويورك من كفاءة في العمل وما قدمته من دعم قيّم متواصل إلى البلد الذي يرأس المجموعة وإلى الدول الأعضاء، وتوجهوا بالتهنئة إلى الأمين التنفيذي لمجموعة السبعة والسبعين على نياله جائزة الإنجاز التي قدمت إليه خلال حفل افتتاح الاجتماع الوزاري تقديراً لأدائه المتميز والتزامه وتفانيه المتواصلين في سبيل تحقيق أهداف مجموعة السبعة والسبعين وغاياتها.

١١٣ - وأعرب الوزراء عن ترحيبهم الحار بانتخاب مملكة تايلند بالتركية لرئاسة مجموعة السبعة والسبعين لعام ٢٠١٦.